مبيعات من الاحتياطي الصيني تحد من المكاسب

النفط يرتفع بدعم تعطل إمدادات أميركية لليوم الرابع

واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها لرابع جلسة على التوالي، بفضل استمرار تعطل إمدادات أمريكية للأسبوع الرابع بعد إعصارين، لكن مبيعات من الاحتياطي الاستراتيجي الصيني حدت من المكاسب.

وبحلول الساعة 7.38(ت.غ)، زادت عقود خام برنت القياسي، تسليم نوفمبر ، 15 سنتا أو بنسبة 0.19 بالمئة إلى 77.40 دولار للبرميل.

وارتفعت عقود خام غرب تكساس الوسيط الامريكي، تسليم نوفمبر ، سنتا واحدا أو بنسبة 0.01 بالمئة، إلى 73.31 دولار للبرميل. وأسعار الخام في طريقها لتسجيل مكاسب أسبوعية بنحو 4 بالمئة.

أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تراجع مخزونات الخام في الولايات المتحدة بمقدار 3.4 مليون برميل في الأسبوع السابق، للأسبوع السادس على التوالي.

وجاء السحب من المخزونات الأمريكية لتعويض تعطل الإنتاج في خليج المكسيك بعد إعصارين ضربا السواحل الجنوبية للولايات المتحدة.

وحتى قالت إدارة معلومات الطاقة إن ربع الإنتاج (حوالي 400 ألف برميل) ما زال معطلا للأسبوع الرابع على التوالي.

و، باعت الصين نحو 4.43 مليون برميل من احتياطيها الاستراتيجي من الخام، ما ساهم في كبح ارتفاع الأسعار.

ومع تنفيذ صفقة البيع صباح ، تراجعت أسعار الخام لفترة وجيزة في التعاملات الآسيوية المبكرة، قبل تعاود الارتفاع.

وكانت قد أظهرت بيانات رسمية، تراجع مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 3.5 ملايين برميل الأسبوع الماضي، منخفضة للأسبوع السادس على التوالي.

واستبقت أسعار الخام بيانات المخزونات الأمريكية بأن قفزت بنحو 1.5 بالمئة، ليقترب مزيج برنت من 76 دولارا، فيما يتجه خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي نحو 72 دولارا للبرميل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إن "مخزونات النفط الخام التجارية انخفضت بمقدار 3.5 مليون برميل إلى 414 مليون برميل في الأسبوع الفائت في 17 سبتمبر الجاري، وهو أدنى مستوى لها منذ أكتوبر 2018". وجاء تراجع مخزونات الخام الأمريكية أكبر من توقعات المحللين بانخفاض مقداره 2.4 مليون برميل فقط، فيما يعكس استمرار تعطل جزء من إمدادات خليج المكسيك بعد إعصارين متتالين قبل نحو 3 أسابيع.

في المقابل، أظهرت البيانات الجديدة زيادة في مخزونات الولايات المتحدة من وقود السيارات (البنزين) بمقدار 3.5 ملايين برميل إلى 221.6 مليون برميل الأسبوع الماضي، خلافا لتوقعات المحللين بانخفاضها 1.1 مليون برميل.

وانخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 2.6 مليون برميل إلى 129.3 مليون برميل الأسبوع الماضي.

وقالت إدارة معلومات الطاقة، إن "متوسط استهلاك المصافي الأمريكية من النفط الخام بلغ 15.3 مليون برميل يوميا خلال الأسبوع الماضي، بزيادة مليون برميل يوميا عن الأسبوع الذي سبقه".

وعملت المصافي الأمريكية بنسبة 87.5 بالمئة من طاقتها التشغيلية الأسبوع الماضي.

وبلغ متوسط واردات الولايات المتحدة من النفط الخام 6.5 ملايين برميل يوميا الأسبوع الماضي، بزيادة 700 ألف برميل عن الأسبوع الذي سبقه، وفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة.

السعودية: رفع كفاءة الإنفاق وفر 133 مليار دولار

محمد الجدعان

قال وزير المالية السعودي محمد الجدعان، إن جهود رفع كفاءة الإنفاق وترشيده، أسهمت في تحقيق وفورات في التكاليف تجاوزت 500 مليار ريال (133.3 مليار دولار) خلال السنوات الأربع الماضية حتى منتصف 2021.

وأضاف الجدعان في بيان: "تمت السيطرة على مستويات عجز المالية العامة من 15.8 بالمئة في 2015 إلى 4.5 بالمئة في 2019 قبل أن تصعد في 2020 بسبب الجائحة".

وتوقع أن يصل العجز إلى مستويات أقل خلال العام الجاري، بعد انحسار الآثار المالية والاقتصادية لجائحة (كورونا) نتيجة مبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية.

الحكومة السعودية أعلنت موازنة 2021 بإنفاق 264 مليار دولار مقابل إيرادات بـ226 مليار دولار، متوقعة عجزا قيمته 38 مليار دولار. بينما تشير بيانات النصف الأول إلى تسجيل عجز أقل من المقدر.

ولفت الجدعان إلى استهداف منظومة التخصيص لـ17 قطاعاً و176 مبادرة، إذ أطلق منها 32 فيما تمت ترسية 18 أخرى.

وأشار إلى تحقيق المنظومة 5.77 مليارات ريال (1.54 مليار دولار) من عوائد بيع الأصول عبر اكتمال عملية تخصيص المرحلتين الأولى والأخيرة لقطاع مطاحن الدقيق.

انتهت الحكومة من بيع أصول جميع شركات المطاحن الأربعة بقيمة 1.54 مليار دولار ضمن برنامج ضخم للخصخصة أحد برامجها للإصلاح الاقتصادي في البلاد.

وذكر الوزير أن المملكة حققت تقدماً ملحوظاً في مجال التنوع الاقتصادي، حيث ارتفعت معدلات نمو الاقتصاد غير النفطي من 0.2 بالمئة في 2016 إلى 5.4 بالمئة خلال النصف الأول 2021.

ونما الاقتصاد السعودي 1.8 بالمئة في الربع الثاني لأول مرة منذ كورونا، بدعم نمو القطاع غير النفطي 8.4 بالمئة.

تونس: نحتاج 19.3 مليار دولار لتنفيذ تعهدات المناخ

قال مسؤول تونسي، إن بلاده تحتاج إلى اعتمادات مالية بقيمة 19.3 مليار دولار حتى عام 2030، لتنفيذ تعهداتها لحماية المناخ.

جاء ذلك، في تصريح أدلى به محمد زمرلي، وهو المسؤول المكلف عن ملف تونس في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، لإذاعة "موزاييك إف إم" الخاصة، على هامش مؤتمر صحفي حول "المساهمات وطنيا في اتفاق باريس للمناخ"، تنظمه وزارة الشؤون المحلية والبيئة التونسية، بالتعاون مع الأمم المتحدة للتنمية.

وذكر زمرلي، أن التزامات بلاده تقضي بضرورة التقليص بـ 45 بالمئة من انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030، بدل 41 بالمئة محددة سابقا.

وخلال المؤتمر الصحفي، قدمت تونس نسختها المعدلة من مساهمتها المحددة وطنيا، والتي سيقع تقديمها إلى المنصة الأممية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مثلما هو مطلوب من جميع الدول الـ 191 الموقعة على اتفاقية باريس.

وستركز النسخة المعدلة، على مجالات عدة بينها الاقتصاد الدائري (تقليص النفايات وتكريرها)، والأمن الغذائي، والمائي، والتنمية الاجتماعية لخلق الثروة.

واتفاقية باريس هي أول اتفاقية دولية شاملة لحماية المناخ، عبر العمل على احتواء معدل الاحتباس الحراري، وتم التوصل إليها في 12 ديسمبر 2015، بعد مفاوضات بين ممثلين عن 195 دولة.

وتسعى تونس لرفع مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 30 بالمئة في أفق 2030، إلا أن جائحة كورونا أبطأت تنفيذ مجموعة من المشاريع الخاصة بالطاقة المتجددة.

المركزي التركي يخفض سعر الفائدة 100 نقطة

أعلن البنك المركزي التركي خفض سعر الفائدة 100 نقطة أساس على عمليات إعادة الشراء "الريبو" لأجل أسبوع ليصبح 18 في المئة.

جاء ذلك في بيان عقب اجتماع عقدته لجنة السياسة النقدية في المركزي التركي، ، برئاسة المحافظ شهاب قاوجي أوغلو. وخفضت اللجنة سعر الفائدة من 19 إلى 18 في المئة.

وأشار البيان إلى أن زيادة سرعة التطعيم باللقاحات المضادة لفيروس كورونا على مستوى العالم، وخاصة في الدول المتقدمة، تدعم عملية التعافي في الاقتصاد العالمي.

وأوضح أنه على الرغم من زيادة معدلات التطعيم إلا أن السلالات الجديدة للفيروس تبقي المخاطر السلبية حية على النشاط الاقتصادي العالمي.

وذكر أن المؤشرات الرئيسية تشير إلى أن النشاط الاقتصادي المحلي يسير بشكل قوي في الربع الثالث مدفوعاً بالطلب الخارجي.

وبين أن ظروف الطلب الخارجي الإيجابية والسياسة النقدية المشددة التي يتم تنفيذها تؤثر بشكل إيجابي على ميزان الحساب الجاري.

ومن المتوقع –بحسب البيان– أن يكون هناك فائض في الحساب الجاري في الفترة المتبقية من العام، حيث يؤدي الاتجاه التصاعدي القوي في الصادرات والتسارع القوي في التطعيم إلى تحفيز الأنشطة السياحية. وأكّد أن البنك المركزي التركي سيواصل بحزم استخدام جميع الأدوات المتاحة له حتى تظهر مؤشرات قوية تشير إلى انخفاض دائم في التضخم ويتم تحقيق هدف 5 في المائة على المدى المتوسط بما يتماشى مع الهدف الرئيسي المتمثل في استقرار الأسعار.

ارتفاع إنتاج الصلب العالمي 10.6 بالمئة في 8 أشهر

أعلن اتحاد الصلب العالمي، ارتفاع إنتاج الصلب الخام العالمي خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2021 بنسبة 10.6 بالمئة على أساس سنوي، وسط التعافي الاقتصادي من تداعيات كورونا وتحسن الطلب على الصلب.

وأوضح الاتحاد في تقرير أن إنتاج الصلب العالمي سجل مليارا و321 مليون طن في أول 8 أشهر من العام الحالي، ارتفاعا من مليار و187 مليون طن بالفترة المماثلة من العام 2020.

ووفقا للتقرير ، قادت الصين، أكبر منتج ومستهلك للصلب في العالم، تعافي إنتاج الصلب الخام خلال الفترة من حيث الحجم، بعد أن ارتفع إنتاجها بنسبة 5.3 بالمئة إلى 733 مليون طن. وجاءت الهند في المرتبة الثانية بحجم إنتاج سجل 77.7 مليون طن بارتفاع سنوي 25.6 بالمئة، ثم اليابان بإنتاج 64 مليون طن ونمو 17 بالمئة.

وحلت الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة بحجم إنتاج 57.1 مليون طن بنمو 19.5 بالمئة، تلتها روسيا بحجم إنتاج 50.8 مليون طن بارتفاع 7.7 بالمئة.

وسجلت كوريا الجنوبية ارتفاعا بنسبة 8.4 بالمئة إلى 47.5 مليون طن خلال الفترة المنتهية في أغسطس.

وحلت ألمانيا بالمرتبة السابعة عالميا بحجم إنتاج 26.7 مليون طن، بنمو نسبته 16.7 بالمئة. وسجلت تركيا نموا في الإنتاج بنسبة 16.7 بالمئة إلى 24.4 مليون طن لتحل بالمرتبة الثامنة عالميا، تليها البرازيل وإيران بالمرتبتين التاسعة والعاشرة بحجم إنتاج 24.1 مليون و20.4 مليون طن على الترتيب. وكان إنتاج الصلب العالمي سجل 1.864 مليار طن خلال عام 2020، مقابل 1.880 مليار طن بالعام السابق له، بنسبة تراجع هامشية 0.9 بالمئة رغم تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي.

«المركزي الإماراتي» يبدأ سحبا تدريجيا لحزم الدعم الاقتصادي

أعلن مصرف الإمارات المركزي، أنه سيبدأ عملية سحب تدريجي ومدروس لحزم الدعم التي قام بإصدارها ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة، الموجّهة للقطاعات المتأثرة بجائحة كورونا.

وأفاد المصرف المركزي، في بيان، بأن تلك الخطوة ستتم تدريجيا بما لا يؤثر سلبا على المعاملات الائتمانية والنمو الاقتصادي، في ظل التزايد التدريجي في الأنشطة الاقتصادية في الدولة.

وأضاف أن نسبة 15 بالمئة من محافظ القروض لدى البنوك استفادت من برنامج تأجيلات سداد القروض المتضمن في خطة الدعم الاقتصادي المذكورة. وأوضح أن النظام المالي لدولة الإمارات مستقر، نتيجة لاستمرار التعافي الاقتصادي. فيما ظلت السيولة بالنظام المصرفي عالية ومصدات رأس المال للبنوك عند مستويات كافية.

وبحسب البيان، سيواصل المصرف المركزي الإشراف على جودة أصول البنوك وكفاية المخصصات.

وأكد أنه سيبقي على المدى القصير متطلبات الاحتياطي الإلزامي المخفضة للبنوك، ومستوى نسبة القرض إلى القيمة المطبقة حالياً على قروض الرهن العقاري الممنوحة لمشتري المنازل للمرة الأولى كما هي دون تغيير بصورة مؤقتة. من جانبه قال محافظ المصرف خالد محمد التميمي، في البيان: "يوضّح تقييمنا، الذي أكدته البيانات الاقتصادية الأخيرة، استمرار التعافي التدريجي لاقتصاد الإمارات.. وبما أننا مقبلون على مرحلة التعافي ما بعد الجائحة، ستكون هناك حاجة أقل لحزم الدعم الاستثنائية". وتوقع التميمي أن تقوم البنوك بدورها في دعم التعافي الاقتصادي، وضمان استمرار تدفق الأموال إلى المقترضين من الأفراد والشركات من ذوي الجدارة الائتمانية.

وأعلن المصرف في وقت سابق، أن برنامج تأجيلات سداد القروض، سيتوقف بحلول نهاية 2021، بينما سيستمر استخدام تسهيلات "المركزي" الخاصة بالإقراض بتكلفة صفرية في منح قروض جديدة حتى منتصف 2022. واعتمد المصرف المركزي العام الماضي خطة دعم اقتصادي شاملة بقيمة 100 مليار درهم (27.25 مليار دولار) في مسعى يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات.

«الفيدرالي الأميركي»: الاقتصاد يشهد تحولات جوهرية

قال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إن الاقتصاد الأمريكي يشهد "تحولات جوهرية" حيث يركز الأفراد والشركات على "تلبية متطلبات واقع جديد".

وذكرت وكالة بلومبيرج للأنباء أن تصريحات باول أدلى بها في بيان افتتاحي لفعالية عامة يتم خلالها الاستماع إلى طيف واسع من المساهمين تحمل اسم "مجلس الاحتياط ينصت".

ولم يتطرق محافظ البنك المركزي الأمريكي إلى السياسة النقدية أو التوقعات الاقتصادية في خطابه المعد سلفا.

وقال باول إنه "بينما يؤدي عدم اليقين في كثير من الأحيان إلى جمود لقطاع الأعمال، يمكن أيضا أن يعبر عن فرص، وكان الإبداع والقدرة على التكيف على مدار الشهور الـ18 الماضية من بين النقاط المضيئة القليلة".

وأضاف "كنت مندهشا للغاية جراء المرونة والإبداع خصوصا لدى الشركات الصغيرة".

وانطلقت فعاليات "مجلس الاحتياط ينصت" في عام 2019، في إطار مراجعة باول لاستراتيجية البنك المركزي على مدى أطول، بأكثر من 12 فعالية في فروع المجلس الإقليمية في أنحاء البلاد.

وأشرك رؤساء فروع البنك المركزي طيفا من الجماعات والأفراد بمن في ذلك نقابيون وأصحاب شركات صغيرة، وممثلون عن مجتمعات متنوعة.

وكان جيروم باول رئيس "الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي"، قال أخيرا، إن البنك المركزي الأمريكي قد يختتم تقليص مشترياته من السندات بحلول منتصف العام المقبل، إذا ظل الاقتصاد في مساره، على أن يبدأ تخفيف إجراءات التحفيز في الاجتماع المقبل.

ويشتري الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ما قيمته 120 مليار دولار شهريا من سندات الخزينة والأوراق المالية المدعومة برهون عقارية لدعم تعافي أكبر اقتصاد في العالم من جائحة فيروس كورونا.

وأشار باول إلى أن الاحتياطي

تراجع ثقة الأعمال في ألمانيا للشهر الثالث

تراجعت ثقة الأعمال في ألمانيا للشهر الثالث على التوالي في (سبتمبر) الجاري، بحسب ما كشفته بيانات معهد إيفو الاقتصادي ، وفقا لـ"الألمانية".

وانخفض مؤشر مناخ الأعمال في ألمانيا من 99.6 نقطة في (أغسطس) إلى 98.8 نقطة في (سبتمبر) الجاري، وكان من المتوقع أن يتراجع المؤشر إلى 98.9 نقطة. ويسود شعور بعدم الرضا في أوساط الشركات الألمانية بشأن الأوضاع الجارية، كما تتشكك الشركات أيضا بشأن الأوضاع خلال الأشهر المقبلة. وتراجع مؤشر الوضع الراهن بشكل غير متوقع إلى 100.4 نقطة مقابل 101.4 نقطة في الشهر السابق، في حين كان من المتوقع أن يسجل 101.8 نقطة. وفي الوقت ذاته، تراجع مؤشر التوقعات بأكثر من المتوقع إلى 97.3 نقطة مقابل 97.8 نقطة في (أغسطس). وصرح كليمنز فويست، رئيس معهد إيفو بأن المشكلات المتعلقة بمشتريات المواد الخام والمنتجات الوسيطة تكبل الاقتصاد الألماني. ومن المتوقع أن يتعرض قطاع التصنيع في ألمانيا لأزمة ركود. إلى ذلك يرى أحد أبرز خبراء الاقتصاد في ألمانيا أن تشكيل ائتلاف حكومي يضم ثلاثة أحزاب تنتمي لتيار اليسار، مثل أكبر مصدر قلق للشركات الألمانية، قبل انطلاق للانتخابات البرلمانية في البلاد . وقال الخبير كليمنس فوست، رئيس معهد الاقتصاد الألماني "إيفو"، في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرج ، إن الائتلاف الحكومي بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر وحزب اليسار يمكن أن يوجد حالة من الغموض بشأن السياسة الخارجية لألمانيا، وأن يزيد العبء الضريبي، ويؤدي إلى سياسات أكثر تدخلا في مجالات مثل تغير المناخ. وتأتي تصريحات فوست بعدما أظهر مؤشر إيفو لمناخ الأعمال تراجع ثقة المستثمرين لأدنى مستوى لها في خمسة أشهر، وذلك بسبب اختناقات العرض الشديدة، التي تقلل من الإنتاج في قطاع التصنيع الألماني.

وتابع الخبير الاقتصادي: "هناك قضية مهمة، وهي ما إذا كانت لدينا أغلبية على جانب تيار اليسار، سيحكمنا أغلبية من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب الخضر وحزب اليسار المتطرف". ومضى فوست قائلا: إنه إذا لم يتمكن تيار اليسار من تحقيق أغلبية، فإن تشكيل الحكومة قد يستغرق وقتا، ولكن إذا تشكلت حكومة معتدلة، لن يكون هناك كثير من التقلبات في السياسة الاقتصادية، ولذلك قد لا تكون نتيجة الانتخابات مهمة للغاية.

وتواجه أسعار المستهلكين في ألمانيا خلال 2021، بلوغ أعلى زيادة منذ نحو 30 عاما بمعدل تضخم يبلغ 3 في المائة، بحسب ما توقعه معهد "إيفو" أخيرا. وأكد خبراء المعهد في ميونخ أخيرا، أن معدل التضخم مرشح لبلوغ 2 و2.5 في المائة بالنسبة للعام المقبل، ما يعد أيضا زيادة في الأسعار بوتيرة أسرع بكثير من متوسط خلال الأعوام العشرة الماضية. وبحسب بيانات المعهد، فإن التضخم المرتفع نسبيا هذا العام يرجع إلى حد كبير إلى أزمة كورونا، ففي العام الماضي انخفضت أسعار الطاقة بسبب الأزمة، وإضافة إلى ذلك، خفضت الحكومة الألمانية مؤقتا ضريبة القيمة المضافة، ما أدى إلى انخفاض معدل التضخم إلى 0.5 في المائة في 2020. وكانت المرة الأخيرة، التي سجل فيها مكتب الإحصاء الاتحادي معدل تضخم يفوق 3 في المائة في 1993، وفي ذلك الوقت، ارتفعت الأسعار 4.5 في المائة، ومنذ ذلك الحين كان متوسط الزيادة السنوية في الأسعار دائما أقل من 3 في المائة. وتعد الزيادة المتوقعة في الأسعار من 2 إلى 2.5 في المائة، لعام 2022 خارج المسار المعتاد، على الأقل عند مقارنتها بمعدلات الأعوام السابقة، حيث كانت المرة الأخيرة، التي سجلت فيها ألمانيا تضخما 2 في المائة، في 2012.

بكين: إنفاق قياسي على البحث والتطوير بواقع 377.7 مليار دولار في 2020

أظهرت بيانات من الهيئة الوطنية للإحصاء في الصين أن إنفاق البلاد على البحث والتطوير ارتفع إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد خلال عام 2020، بزيادة 0.16 نقطة مئوية مقارنة بعام 2019. وارتفع إجمالي إنفاق الصين على البحث والتطوير إلى 2.4 تريليون يوان (حوالي 377.7 مليار دولار أمريكي) في 2020، بزيادة 10.2 في المائة، أو بارتفاع 244.95 مليار يوان مقارنة مع عام 2019، وفقا لتقرير صادر بشكل مشترك عن الهيئة الوطنية للإحصاء ووزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة المالية.

وبحسب "الألمانية"، أوضحت البيانات أن حجم الاستثمار في البحوث الأساسية بلغ 146.7 مليار يوان العام الماضي، بما يمثل 6 في المائة من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير.